

النظام الاقتصادي المختلط

تعريف النظام الاقتصادي المختلط :

هو نظام اقتصادي يقوم بالجمع بين نظام التخطيط المركزي ونظام السوق الحر او ما بين النظام الاشتراكي والنظام الراسمالي،فهو نظام يمزج بين الحرية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي الحكومي لذا يحتوي هذا النظام علي شركات مملوكة لكل من الدولة والقطاع الخاص

أو

هو النظام الذي يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية فليس ١٠٠٪ اشتراكيا وليس ١٠٠٪ رأسماليا وانما نسبه منه اشتراكي ونسبه منه رأسمالي.

أسباب نشاء النظام المختلط

اي نظام اقتصادي سياسي بشكل عام لا يستطيع البقاء صامدا الا اذا كان مرنا يسع كل الظروف المتحوله ،وهذا ما افتقدته الانظمه الوضعيه فبعد الانهيار الكبير في اسس الانظمه الوضعيه وما خلفته من دمار في النسيج الاجتماعي لقصور نظرتها للانسان ككيان مستقل .

ففي الرأسماليه تكدست الاموال في ايدي مجموعه من ملاك الاموال واصبحو في غني دائم بينما الطبقة الكادحه في فقر مستمر ،وفي الجانب الاخر تكدست الاموال بيد الدوله ولم ينفع المردود الربحي الطبقة الكادحه ايضا ،والتي اعلنو في بادئ الامر بوعود تخليصها مما اقترفته الانظمه النظم السابقه ،وفي كلا النظامين ساءت الاخلاق العامه فمن استغلال القوي للضعيف الي الاتكاليه والاحباط وضعف الانتاجيه بشكل عام

لذلك انتهجت اليه لدمج خصائص النظام الاشتراكي والرأسمالي في نظام واحد بين السوق الحر وبين النظام المخطط ،ليصبح نظاما مختلطا يجمع ما بينهما في محاوله لتلافي العيوب في كليهما من فساد واحتكار واستغلال واتكاليه

فكان هناك النظام المختلط موجها لحرية الملكية الخاصه الفرديه والملكيه العامه الدوليه.

ولا يعتبر النظام الاقتصادي المختلط نظاما مفردا او جديدا الا انه يحمل روح التجديد لما سبقه ، فهو عقلا في نظرتة ويتجه الي التطور التقني والتكنولوجي الحديث بنسق متسارع في حين ياخذ الاتجاه الاداري نظرتة الواسعه في توزيع المهام الاداريه لمن له الخبره والمهاره والقدرة اللازمه وتوظيفهم في خدمه النظام وبالرغم من التحديات الكبيره لما خلفته الانظمه السابقه الا ان النظام المختلط سعي لايجاد تقارب بين المصلحه العامه والمصلحه الخاصه واهميه كل من الملكيـه العامه للدوله متمثله في المشاريع العملاقه العامه كالبنـي التحتيه الاساسيه ومشروعات الماء والكهرباء والانماء وكذلك الملكيـه الفرديه المتمثله في المشروعات الصغيره تحت رقباه اجهزه الدوله

فكان محافظا علي حقوق العمال ،وتوفير العمل للقضاء علي البطاله ،مع وضع تنظيم اداري للدخل والاجور ، والتامين والضمان الاجتماعي والتعويض .

أنماط الاقتصاد المختلط

يمكن تمييز نظام الاقتصاد المختلط الي قسمين:-

- * اقتصاد السوق الاشتراكي
- * اقتصاد السوق الاجتماعي

اقتصاد السوق الاشتراكي:-

ويطبق هذا النموذج في الدول التي انتقلت من الاخذ بالنظام الاشتراكي الي اقتصاد السوق الحر ويتميز بوجود قطاع خاص مع الابقاء علي ملكيه الدوله لبعض المنشآت والمؤسسات الاقتصاديـه الرئيسيـه ،بالاضافه الي لعب الدوله دورا اكبر واكثر فعاليه في النشاط الاقتصادي ،كما تتدخل الدوله في عمليه التنظيم والتخطيط المركزي للاقتصاد القومي (وتتبني الصين هذا النظام)

اقتصاد السوق الاجتماعي:-

وهو نظام اقتصادي يعمل وفقا لاليات السوق الحر، غير ان الدوله تضطلع باقامه شبكه حمايه اجتماعيه للافراد حيث تتولي الدوله تقديم والتي يعزف القطاع العام عن تقديمها (تعد المانيا من ابرز دول العالم المتبنيه لهذا النظام)

سمات النظام الاقتصادي المختلط

١- أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة, وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه.

٢- وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين, مع الاعتماد بحدود معينة على السوق , والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما.

٣- من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة, التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول إليها ولكن تحت مراقبة الدولة, وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة, وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي, وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعى الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد, رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين, وهذا غالبا ينتج صراعا بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة؛ لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي, وهذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط.

٤- القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد, والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء, والطرق والجسور, ووسائل النقل العام, وغيرها, إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة.

٥- من سمات النظام الاقتصادي المختلط, المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة, وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية ووضع حد

للأجور, والتقليل من ساعات العمل, والحد من استغلال العامل, وممارسة الطرد الكيفي, وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل, والتعويض عن إصابات العمل, والتأمين الاجتماعي وغير ذلك.

٦- قيام النظام الاقتصادي المختلط علي توفير الحرية للمستهلك, بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته, وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية, وما إلى ذلك. كما يحافظ النظام على حقوق المنتج, من حقوق الملكية, وتوفير القوانين لعمل آلية السوق, وجهاز الأسعار, وحرية التعاقد وغيرها.

مميزات النظام الاقتصادي المختلط وعيوبه

من المسلم به ان لكل نظام اقتصادي ايجابيات وسلبيات وكذلك لهذا النظام الاقتصادي المختلط مميزات وعيوب علي سبيل المثال

***مميزات النظام الاقتصادي المختلط**

- ١- محاولاته لايجاد التوافق بين المصلحة العامه والمصلحة الخاصه وذلك بتقسيم الادوار بين الجهات الخاصه والحكوميه, وكل يقوم بممارسه نشاطه الاقتصادي في حدود استطاعته مراعيًا للاهداف التي يسعى الي تحقيقها
- ٢- وجود الرقابه الحكوميه علي القطاع الخاص, مما يؤدي الي ضمان الجوده وضبط الانشطه الاقتصاديه لتحقيق المصالح المشتركه
- ٣- حمايه العمال من استغلال (البرجوازيين) والمحافظة علي حقوقهم وضمان مستقبلهم بعد التقاعد وذلك من خلال التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي
- ٤- حمايه المنتجين ورعايه جهاز الاسعار ونظام السوق والامن العام وكذلك توفير الحريه للمستهلك حيث يتم الانتاج حسب ذوقه وتوفير الاعانات له

عيوب النظام الاقتصادي المختلط

- ١- صعوبه وضع حدود واضحه تفصل بين دور الجهات الخاصه وما تؤديه من انشطه وبين دور الحكومه وما تقوم به من نشاط اقتصادي

٢- صعوبه ايجاد التناسبين نشاط الجهات الخاصه من خلال المشروعات الخاصه ونشاط الجهات الحكوميه من خلال المشروعات العامه من اجل ضمان عدم سيطره احدهما علي الاخر او اعاقه عمله وهذا ما يتولد عنه في غالب الاحيان صراع بين الجهات الخاصه والحكوميه

٣- صعوبه الوصول الي الاجراءات والاساليب التي يمكن اتباعها من اجل تحقيق التعاون والتناسق والغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصه وعمل الحكومه

٤- صعوبه تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقه ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصه التي لا يكون التطور هدف اساسي في ممارستها لعملها وكذلك الدور المهم للحكوميه التي يكون التطور من اجدييات اعمالها الاقتصاديه ، وهذا التباين في الاهداف له دوره الهام في عدم تحديد الاتجاهات التطوريه الاقتصاديه

ينتج بعض التأثيرات السلبيه (تاثير المزاحمه) بين الانفاق الحكومي والجهود الاستثماريه للقطاع الخاص علي الموارد الماليه المتاحه للاستثمار

الاقتصاد المخطط مركزيا والمخطط لا مركزيا:

الاقتصاد المخطط مركزيا: حيث تسيطر الدوله علي سياسه الاقتصاد الكلي والنشاط التجاري، ولكنها تسمح بحريه القرارات الاقتصاديه فيما يتعلق بالتوظيف والاستهلاك علي مستوي معين اي ان هناك سيطره من قبل الدوله علي عوامل الانتاج .

يتم انتقاد الانشطه الاقتصاديه المخططه مركزيا احيانا لكونها غير منظمه بشكل صحيح او لا تحفظ مراقبه الجوده وحوافز العمال ويعرف احيانا ب (الاقتصاد الموجه)

يعارض العديد من الاشتراكيين هذا النظام كاساس للديمقراطيه كالاشتراكيين الديمقراطيين والتحرريين والاناركيين حيث يفضلون التخطيط الديمقراطي المركزي.

الاقتصاد المخطط لا مركزيا :

يسمي ايضا بالاقتصاد المخطط تشاركيا او ديمقراطيا وهو نظام اقتصادي يستند الي التخطيط اللامركزي يتم فيه توزيع سلطه صنع القرارات علي عملاء اقتصاديين متعددين وعلي وحدات الانتاج المحليه علي عكس الاقتصاد المخطط مركزيا الذي تجمع فيه كافه المعلومات الاقتصاديه من قبل سلطه مركزيه لوضع خطه عمل للانتاج والاستثمار.

يمكن تطبيق هذا النموذج التخطيط اللامركزي سواء ضمن اقتصاد مختلط او اقتصاد ما بعد رأسمالي

يتطلب هذا النموذج من التخطيط نوعا من المشاركه الديمقراطيه في صنع القرارات الاقتصاديه من خلال الديموقراطيه الاقتصاديه والديموقراطيه الصناعيه